اختفاء السخونة المصرية مع سد النهضة

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

يكاد يكون التطرق إلى أزمة سد النهضة في وسائل الإعلام المصرية مختفيا حاليا إلا ما ندر. ولا أحد يعلم هل هذا التجاهل يتم بتعليمات رسمية حفاظا على مصالح وطنية ومنعا للعودة إلى الشوفينية، أم أن الأمر يتعلق بالإرهاق العام الذي يسيطر على القوى الفاعلة في أزمة ممتدة معالمها الرئيسية لم تتغير في الحسابات الفنية والسياسية.

جاء وفد من الكونغو الديمقراطية رفيع المستوى إلى القاهرة أخيرا وهو يحمل رسائل سياسية بهدف العودة إلى طاولة المفاوضات مع كل من إثيوبيا والسودان، والتقى الوفد مسؤولين كبارا في مصر ولم تتردد معلومات دقيقة حول تفاصيل الزيارة وأهدافها وما تمخض عنها في أي وسيلة من وسائل الإعلام المحلية.

طغت حالة من الهدوء على غالبية الأطراف وفرت قدرا من الراحة لالتقاط الأنفاس وترتيب الأوراق والبحث عن حلول خلاقة بعد أن دخل على الخط مجلس الأمن وقوى دولية عدة، ربما لأن ثمة طبخة سياسية يتم تجهيزها تقود إلى الحل، وربما استعدادا للدخول في مرحلة دقيقة من التصعيد، وقد يؤثر الحشد المستمر على أداء الأجهزة المصرية المنوط بها التعامل مع الأزمة وفقا لدواعيها الاستراتيجية.

إذا كان التكتم مطلوبا في هذه الأزمات فإن خرس الإعلام قد يؤدي إلى منح فرصة للخصوم لترويج الشائعات وتشويه دور الأجهزة المعنية، لذلك يعد التفريط في التصعيد خطأ أكبر وتغييب المعلومات خطأ أكبر

تسببت السخونة التي طغت على أداء عدد من وسائل الإعلام في رفع مستوى الأحلام، خاصة بشأن عدم استبعاد التعامل بخشونة مع إثيوبيا، والتي قابلت ذلك بتصعيد لفظي واضح أدى إلى اتساع نطاق الحديث عن سيناريوهات عسكرية متباينة.

وجد الإثيوبيون في تكهنات وتخمينات المصريين فرصة لتضخيم الخطر القادم منهم، وزادوا من الحشد الداخلي والتأييد لمشروع سد النهضة كهدف قومي يرمي إلى توسيع رقعة التنمية، ويمكن أن يجلب دعما للحكومة المركزية في وقت تعاني فيه من مشكلات مع عدد كبير من الأقاليم الإثيوبية خاصة تلك التي تزخر بخلافات عرقية حادة.

يستطيع المراقب للحالة المصرية والموقف من أزمة سد النهضة أن يعثر على الكثير من اللغط الذي صاحب التعامل معها، حيث بدا الموقف الرسمي متزنا ومنضبطا ولم يخرج عن ذلك سوى في حالات نادرة هدفت إلى توصيل رسائل من قبيل: المياه خط أحمر والمساس بحصة مصر تهديد للأمن القومي، ولن يتم التنازل عن قطرة ماء واحدة. ولم تستخدم كلمة واحدة توحي بالتدخل عسكريا، وتُرك الموضوع للتوقعات.

لم تظهر معالم في الخطاب الرسمي حيال نية القيام بعمل خشن ما، لأن هذا العمل لا يجب ترديده على الملأ، بينما جاءت جملة كبيرة من التصرفات غير الرسمية تحريضية وتصب في خانة تعبئة دغدغتْ مشاعر الناس، واعتقد أصحابها أنها توفر لصانع القرار غطاء شعبويا في هذا التوقيت.

اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات الداخلية لترشيد استهلاك المياه وتنظيف الترع والمصارف حفاظا على المياه، وخطت نحو توثيق العلاقات مع السودان وبعض دول حوض النيل، وهي مساع ذات مضامين متفرقة، بعضها له شق أمني وغالبيتها لها شق اقتصادي.

أضرت الاجتهادات التي صبت في خانة الشعبوية بالموقف الرسمي من زاويتين، الأولى أن قوى كثيرة في العالم شعرت بالخطر من القوة العسكرية التي تملكها مصر، وجاءت مواقفها رافضة تماما لهذا الطريق خلال جلستين عقدهما مجلس الأمن بشأن أزمة سد النهضة، وهو ما جعل التهديد باستخدام الخشونة أو التلويح بها لاحقا محل شك لدى الجهات المستهدفة.

والزاوية الثانية أن التعبئة الشعبية المفرطة خلقت انطباعا في دوائر أفريقية، وداخل إثيوبيا تحديدا، بأن مصر يمكن أن تصبح مصدر تهديد حقيقي لها، وزيادة قوتها المسلحة أمر مزعج لبعض القوى الإقليمية، ما يؤثر على قدرتها في تطوير علاقاتها مع الكثير من الدول الأفريقية كاتجاه تعمل القاهرة من أجل تعزيزه في الفترة المقبلة.

التقطت الحكومة هذا الخيط وبدأت تفرض منظومة عالية من التعاون والتنسيق في الأزمة بين الجهات المعنية، لأن التصعيد غير الرسمي يشي بتناقضات في أداء المؤسسات المعنية بها، وبتضارب في التقديرات إذا حاول البعض مسايرة المشاعر الجياشة التي ضختها بعض وسائل الإعلام دون دراية بكافة تفاصيل الأزمة.

في مصر مؤسسات تعمل في هذا النوع من الأزمات، فهناك وزارة الخارجية التي تقوم بالدور الدبلوماسي وتشارك في المفاوضات عن كثب، ووزارة الري والموارد المائية المسؤولة عن الشق الفني، فضلا عن الأجهزة الاستخباراتية والمعلوماتية التي تقع على عاتقها عملية تحديد الخيارات المناسبة وأماكنها وتوقيتاتها.

جاء مصدر القلق من تعامل الكثير من الدوائر السياسية الخارجية مع ما يبثه الإعلام في مصر على أنه معلومات وموقف رسمي للدولة، لأن الفكرة السائدة عنه أنه يتلقى تعليماته من أجهزة رسمية، ولا أحد يظن أن ما يتم تناوله وتداوله يدخل في باب الاجتهادات الشخصية التي تخطئ أو تصيب.

مثل هذا الانطباع واحدة من المغالطات الرئيسية التي أضرت بالموقف المصري الرسمي لأن الكثير من الإعلاميين، خاصة هؤلاء الذين بالغوا في الحشد نحو التصعيد وأطلّوا على الناس كأنهم يحتكرون المعلومات، كانت حصيلة ما يقدمونه لا تخرج عن المزايدات والشعبوية الجافة والاعتقاد بأن هذا الطريق يستهوي الحكومة المصرية.

تتحمل الحكومة جانبا من الخطأ والمصير الذي قادته التخمينات لأنها صمتت عنها طويلا ولم تلجأ إلى تكذيبها، ولم تقدم المعلومات الحقيقية البديلة، ومجرد ترك الكثير من الإعلاميين يتحدثون في الأزمة بحرية ودون علم يحمّلها مسؤولية كبيرة، فقد كان من الواجب أن تصوب هذه الأخطاء مبكرا ولا تسمح بالتمادي فيها.

عمل الحكومة على فرملة هؤلاء جاء متأخرا، بعد أن خلقوا انطباعات سلبية عن الأداء العام في التعامل مع أزمة سد النهضة، وبالقطع هناك الكثير من النقاط المشرفة سياسيا وفنيا، غير أن شريحة كبيرة من المواطنين لا تعرف عنها شيئا، فما يحدث الآن هو الوجه المقابل للفوضى الإعلامية السابقة.

إذا كان التكتم والصمت والسرية محددات مطلوبة في هذه الأزمات، فإن خرس الإعلام تماما قد يؤدي إلى منح فرصة للخصوم لترويج الشائعات، وتشويه الدور الذي تقوم به الأجهزة المعنية، لذلك يعد التفريط في التصعيد خطأ وتغييب المعلومات خطأ أكبر ويوحي بعدم وجود تحركات لتسوية أزمة مستعصية أو اعتمادها على طرق مشبوهة.

بالتالي فاختفاء السخونة وخفض التبريد إلى أدنى مستوى في مصر لن يكونا حلا بديلا، لأنهما سوف يفضيان إلى انطباعات سلبية حول الآلية التي تتبعها الأجهزة الرسمية.

المعارضة والنصف الميت

فلاح المشعل
كاتب عراقي

الدول المستقرة سياسيا واقتصاديا تعيش تنمية اجتماعية مستدامة تتمظهر باستقرار الأمن المعيشي للمواطن وما تتوفر له من خدمات صحية وترفيهية وغيرها، ما يجعل الحياة ميسرة وهانئة ودون أزمات. أما على المستوى السياسي تلاحظ في هذه الدول وجود معارضة بتقاليد راسخة ومحترمة من المواطنين كافة، معارضة تقف بندية عالية ضد الحكومة أو المؤسسات إذا تراجعت أو لم تلتزم ببرنامجها وهدفها المعلن، وتدعو إلى إسقاطها بدعم شعبي عام، من هنا تكون المعارضة النصف الحيّ من المجتمع الذي يدفع الحكومات إلى الالتزام بما يخدم المواطن.

تشكل المعارضة جزءا مهما من النظام الديمقراطي وتعد أحد مراكز الرصد والرقابة على عمل الحكومات والمؤسسات، ولن تتهيب أحزاب ذات تاريخ طويل وجمهور واسع وأسماء مؤثرة في المجتمع من الانخراط في المعارضة، لأن الدولة تكفل نشاطات وحرية عمل المعارضة بكونها تمثل إرادة النصف الثاني من الشعب.

حكوماتنا في الشرق العربي والإسلامي دأبت على الاعتقاد بأن المعارضة تمثل العدو اللدود الذي ينبغي القضاء عليه بالإعدام أو السجن المؤبد، ولا تستوعب فكرة أن يتوجه لها النقد أو الصوت المعارض، لأنه يطعن بشرفها وكبريائها ووجودها الدائم بالسلطة هكذا ترى الأمر، سلوك درجت عليه الأنظمة الثورية الاشتراكية والقومية وحتى الإسلامية التي ترفع شعار الديمقراطية، ولعل الموضوع يصبح أخف وطأة مع بعض الأنظمة الملكية في البلاد العربية، وتلك واحدة من مفارقات الشرق المغطى بالجرائم.

حكوماتنا في الشرق العربي والإسلامي دأبت على الاعتقاد بأن المعارضة تمثل العدو اللدود الذي ينبغي القضاء عليه بالإعدام أو السجن المؤبد ولا تستوعب فكرة أن يتوجه لها النقد أو الصوت المعارض

في العراق انبثقت مع العهد الملكي نواة نموذجية لمعارضة برلمانية تمثلت بجماعة الأهالي (والحزب الوطني الديمقراطي المترشح عنها)، إلى جانب معارضة سرية كانت تمارسها حركات يسارية ووطنية ومنها الحزب الشيوعي العراقي، لكن سرعان ما اختفت تقاليد المعارضة البرلمانية مع العهد الجمهوري الديمقراطي وسلطة قاسم المطلقة واستمر غيابها مع تعدد الأنظمة العسكرية والفاشية التي تواصلت على حكم العراق، وقضت تلك الأنظمة بإعدام المعارضة مهما كان نوعها حزبية أم فردية وباختلاف اتجاهاتها، بل أصبحت كلمة "المعارضة" قرينة الخطر والموت لدى عامة الشعب الذي كان يتناقل الأخبار عن إعدام هذا أو ذاك مجرد تلفظ ضد الرئيس أو الحزب والثورة وليس ممارسته لعمل سياسي سري. وتضم سجلات السجون والمعتقلات ومديريات الأمن والاستخبارات سجلات لأسماء الآلاف من المعارضين الذين تم إعدامهم بالسجون العراقية بجميع المراحل السياسية.. وحتى لحظة كتابة المقال.

المجتمع الذي يخلو من المعارضة محكوم بالجمود والخضوع وعدم القدرة على التقدم بحكم استسلامه لسلطة النظام الحاكم وقراراته، دون رقابة أو محاسبة من معارضة فاعلة مدعومة برلمانيا وتقود أوسع قطاعات من الشعب، وعودة على التجربة السياسية في العراق التي أنتجتها الولايات المتحدة إثر احتلالها للبلاد، جاءت بديمقراطية معلبة وفق محاصصة طائفية وقومية وإثنية تتقاسم مقاعد البرلمان وكعكة الحكومة في ما بينها دون وجود معارضة شعبية قادرة على الصمود والبقاء لتتحول إلى كيان سياسي وطني، لأنها ستواجه بسلاح الميليشيات و"الطرف الثالث" لهذه الأحزاب "العرقطائفية" وقوانين التجريم لتشريعات البرلمان وقرارات القضاء والماكنة الإعلامية للمؤسسات والأحزاب الإسلامية.

ونحن على أبواب انتخابات نيابية (برلمانية) سوف لا تنتج سوى كتل برلمانية حزبية بتوجهات طائفية وأخرى قومية وإثنية وهامش غير فاعل لمستقلين، ثم تعود لتمارس لعبة المحاصصة ونهب ثروات الوطن أمام أنظار الشعب الذي ليس له حول ولا قوة، بسبب غياب المعارضة السياسية المنظمة التي تقود احتجاجات الشعب ونضالاته بقطاعاته المختلفة.

العملية السياسية العراقية وهي تدور في ذات الدائرة منذ 18 سنة فقدت القدرة على إنتاج تحولات حقيقية للمجتمع، وتلك مؤشرات تؤكد تفسخها السياسي في دائرة الموت السريري لأنها لا تملك طاقة الاستمرار أو إقناع الشعب بأهمية وجودها، لأن واقع الحال يفضح سلوكها المتموضع في سلطة المال والنفوذ والسلاح دون اكتراث لحقوق ومصالح الوطن والمواطن.

قبل 2003 كانت حركة المعارضة العراقية في خارج الوطن تضم أسماء لمفكرين مثل هادي العلوي وفالح عبدالجبار وكاظم حبيب ورشيد الخيون وغيرهم، شعراء بقامة سعدي يوسف ومظفر النواب وزهير الدجيلي، فنانين مثل خليل شوقي وناهدة الرماح وفؤاد سالم وكوكب حمزة، ناهيك عن المعارضة السياسية التي تضم الآلاف من مختلف التوجهات والمهن والعناوين. بعد سقوط نظام صدام انتهت توجهات المعارضة بالنسبة إليهم، وكأن المعارضة التي تعيش في الخارج تموت في الخارج أيضا.

المشكلة الجوهرية تكمن في غياب الجهات السياسية والفكرية التي تنمي ثقافة ووعي المعارضة لدى الجماهير بنحو عام، نعم هناك واقع يصنع معارضة طارئة وعفوية تتصل بالمعيشة والحريات فينتج عنها الرفض والارتداد ضد النظام، لكن لا تؤطر كمفهوم ومبدأ عام وثابت بكونه حقا وطنيا لا يختلف عن بقية الحقوق الإنسانية بالحياة، وهذا المشروع بحسب اعتقادي يمثل مساحة الاشتغال النوعية لرجال السياسة والفكر والفن والثقافة عموما من أجل رفع مستوى الوعي بالحقوق عبر ثقافة المعارضة الراسخة لدى المجتمع.

مجتمعات بلا معارضة تعد مجتمعات ميتة بلا حراك، ولا نقصد هنا بالمعارضة السياسية فقط وهو ما يحدث في العراق بحسب أمواج القمع والإقصاء والاستبداد السياسي، بل نقصد المعارضة بكونها منهجا يتصل بالوعي الاجتماعي والذوق العام الذي ينبغي أن يشتغل على جميع مستويات الحياة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk